في تقرير لصندوق الأوبك للتنمية الدولية:

الاقتصاد العالمي شهد المزيد من علامات النمو والانتعاش.. ولكن؟!

فيينا - وكالة (أكي) الإيطالية للأنباء

أوضحت الأمانة العامة لصندوق الأوبك للتنمية الدولية في معرض استعراضها لواقع الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٠٣، ضمن التقرير السنوي للصندوق الذي وزعته الدائرة الإعلامية، بأن الانتعاش الاقتصادي كان ملحوظاً وعلى أشدّ نحو في الولايات المتحدة وآسيا، في حين تخلفت عنهما بنسبة ضئيلة دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً الدول التي تعتمد العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). وأكد التقرير السنوي لصندوق الأوبك بان معدل النمو الاقتصادي في بقية أنحاء العالم ارتفع من ٠,٣ ٪، إلى ٣,٣ ٪، حيث عزّزه بصفة أساسية في النصف الثاني من العام تخفيف حدة التوترات السياسية (الجيوبوليتيكية)، وتضاؤل خطر تفشي وباء الالتهاب الرئوي الحاد من نوع (سارس) على النطاق العالمي، بالإضافة إلى أثر العوامل الحافزة التي قدمتها السياسة العامة الاقتصادية في الدول الصناعية الرئيسية. وشدّد التقرير السنوي لصندوق الأوبك على القول بأنه نتيجة لذلك، انتعش الانفاق الاستهلاكي والاستثمار في مجالات الأعمال في العديد من الدول، في حين تراجعت حدة المخاطر السابقة المحتملة التي كانت تنذر بحدوث انكماش نقدي عالمي. ولكن، على الرغم من اشتداد قوة الطلب، ظلت التحسنات في أسواق العمل ضئيلة ودون المستوى المطلوب.

(كرونوس) حصلت على نسخة من التقرير السنوي لصندوق الأوبك، وتلقي الأضواء على أهم ما جاء فيه حول واقع ومستوى أداء الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٠٣، مع تركيز على اقتصاديات الدول المتقدمة، والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمراحل انتقالية، واقتصاديات البلدان النامية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية:

الاقتصادات المتقدّمة

نمت الاقتصادات المتقدّمة بنسبة قدرها ٢٪، وهي وتيرة أسرع قليلا من وتيرة نموّها بنسبة قدرها ١,٨٪ سجّلت في عام ٢٠٠٢. بيد أن الانتعاش الاقتصادي لم يكن متسقا. فقد فاقت الوتيرة في الولايات المتحدة، وكذلك في اليابان بقدر أقل، التوقعات السابقة. وعلى النقيض من ذلك، استمرّت أوروبا الغربية تعاني من ضعف الطلب الداخلي، وإن ظهرت فيها علامات انتعاش اقتصادي قرب نهاية العام. وفي غضون ذلك الوقت، ظلّ معدّل التضخّم النقدي أدنى من ٢٪ للعام الثاني على التعاقب.

أظهر الاقتصاد في الولايات المتحدة انتعاشا ملحوظ الدلالة في النصف الثاني من العام، إذ ازداد معدّل النمو السنوي بمقدار ٠,٩٪ من نقاط النسبة المئوية فوصل إلى ٣,١٪. وقد استفاد النمو من مواصلة السياسات العامة المرنة، ممّا وفّر الدعم للأعمال التجارية وللإنفاق الأسري. كما عملت النفقات العسكرية أيضا على دعم الطلب. ولكنْ على الرغم من ردّة النهوض القوي في العمالة في النصف الأخير من العام، ظلّ معدّل البطالة على حاله دون تغيّر كبير، ممّا يُستدلّ منه على أن النمو في معظمه كان مثاره في طفرة طارئة في الإنتاجية. وقد حافظ التضخّم النقدي على انخفاضه عند أقل من ٢,٥٪ على الرغم من انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

في اليابان، أظهر الاقتصاد قوة غير متوقعة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، ممّا أدى إلى تسارع معدّل النمو من -٠,٤٪ إلى ٢,٢٪. وقد تسنّى الحفاظ على الانتعاش الاقتصادي بفضل ازدياد قوة الاستثمار في القطاع الخاص وازدهار الصادرات إلى الصين. بيد أن الاقتصاد استمرّ في المعاناة من ضعف الطلب الداخلي ومن الانخفاض النقدي، ممّا يعكس عدم وجود اجراءات عمل حاسمة للتصدّي للمعوّقات البنيوية في قطاعي المصارف والشركات.

في غضون ذلك الوقت، ظلّت اقتصادات منطقة اليورو ضعيفة، حيث قصّرت عن بلوغ التوقعات هناك. ولم يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة قدرها ٠,٦٪ بالمقارنة بنسبة قدرها ٠,٩٪ في العام السابق. كما ان ارتفاع قيمة اليورو أدّى إلى إنزال ضرر في الصادرات وفي استثمارات القطاع الخاص، في حين لم يُحدث أثرا إيجابيا كبيرا في تنشيط الاستهلاك في القطاع الخاص. وقد انحدر معدّل التضخّم النقدي الجوهري إلى ما دون ٢٪ ومن المتوقّع أن يزداد انخفاضا في عام ٢٠٠٤، في حين تجاوز معدّل البطالة الحافة بقدر ضئيل. علاوة على ذلك، فقد تدهورت التمويلات العمومية في معظم البلدان الأعضاء في المنطقة، ممّا يسلّط الضوء على الصعوبات المرتبطة بالحفاظ على الانضباط في الميزانية بمقتضى ميثاق الاستقرار والنمو. أمّا الاقتصاد الألماني، الذي تبلغ حصته حوالي ٣٠٪ من مجموع حصة منطقة اليورو، فقد ظلّ راكدا للعام الثالث على التوالي، حيث انخفضت الصادرات بحدّة واستمرّ الطلب الداخلي على ضعفه. كما تجاوز العجز الحكومي العام نسبة قدرها ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

استمرّ الاقتصاد في المملكة المتحدة يبدي مرونة بقدر أكبر ممّا أبدته الاقتصادات الأوروبية الأخرى. لكن معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظلّ دون تغيّر كبير عند نسبة قدرها ١,٩٪، حيث تصدّر المشهدَ الاستهلاكُ الأسري والعمومي وكذلك بقدر أقل الاستثمارات الثابتة. وبقي معدّل التضخّم النقدي ومعدّل البطالة منخفضين بحسب المعايير الإقليمية.

وأمّا الاقتصاد الكندي، الذي فاق وتيرة النمو في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٨، فقد تباطأ من ٣,٣٪ إلى ٢٪ عقب سلسلة من الصدمات وارتفاع حادّ في العملة الوطنية. كما ارتفع التضخم النقدي قليلا ٢,٥٪. وفي أستراليا ونيوزيلندا، اعتدل معدّل النمو في عام ٢٠٠٣ إلى ٢,٦٪ و٢,٥٪ على التوالي. وقد قابل الطلبَ الداخلي القوي، الناشئ أصلا من تصاعد أسعار المساكن واستمرار تدفق الهجرة إلى الداخل، هبوطٌ حادّ في الصادرات من جرّاء ارتفاع قيمة العملة ووطأة تأثير حالات الجفاف.

وفي الاقتصادات الآسيوية المصنّعة حديثا، تباطأ معدّل النمو من ٤,٨٪ إلى ٢,٦٪. وكان من بين المسبّبات الرئيسية لهذا التباطؤ انتشارُ وباء سارس، الذي أثر سلبيا على السياحة والنقل وعلى مبيعات التجزئة. علاوة على ذلك، فقد تأثرت كوريا سلبيا بعدد من العوامل الداخلية، بما في ذلك ارتفاع الديون الاستهلاكية وما أدّى إليه لاحقا من التضييق على فرص الإقراض الائتماني من جانب البنك المركزي، وكذلك الاضطراب في القوى العاملة والأزمة الكورية الشمالية. وقد تقلّص الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٣٪ إلى ٢,٥٪.

البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية

شهدت البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية عاما آخر من النمو المتين، حيث تصدّرت المشهد روسيا وأوكرانيا، وكذلك البلدان الأوروبية الوسطى والشرقية. فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٢٪ إلى ٤,٩٪، في حين انخفض معدّل التضخّم النقدي إلى أقل من ١٠٪.

كما ارتفع معدّل النمو في البلدان الأوروبية الوسطى والشرقية من ٣٪ إلى ٣,٤٪، حيث استفاد من الاستهلاك القوي في القطاع الخاص ومن تدفقات الاستثمارات المباشرة على إثر التقدّم المحرز نحو الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. لكن اشتداد قوة اليورو منذ شباط ٢٠٠٢، والذي تسبّب في ارتفاع فعلي حقيقي في قيمة العملة في تلك البلدان، كان واحدا من المعوّقات الرئيسية لازدياد قوة التوسّع.

وجدير بالذكر أنه قبل نهاية العام ٢٠٠٢ اختتمت المفاوضات بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع عشرة بلدان مرشحة للعضوية. وبالفعل أصبحت دولاً أعضاء اعتباراً من أول آيار ٢٠٠٤، وهي ثماني دول من وسط وشرقي أوروبا: الجمهورية التيشكية، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ودولتان تقعان في منطقة حوض البحر المتوسط وهما مالطة وقبرص اليونانية.

أمّا اقتصادات كومنولث الدول المستقلة فقد ظلّت مطواعة تجاه التباطؤ العالمي، فحقّقت انتعاشا أفضل ممّا كان متوقّعا.

وقد ارتفع معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنقطة واحدة من نقاط النسبة المئوية ليصل إلى ٥,٨٪، بفضل استمرار النمو القوي لدى مصدّري الطاقة، مثل روسيا وكازاخستان وأذربيجان. واستمرّت معدّلات التضخم النقدي عبر المنطقة في الانخفاض، حيث بلغت معدّلا وسطيا قدره ١٣,٥٪ في عام ٢٠٠٣.

وفي روسيا، ساعد ارتفاع الطلب المحلي، مدعوما بتحسّن الأجور، وأحوال السيولة المؤاتية وازدياد سبل الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، على تسارع معدّل النمو من ٤,٣٪ إلى ٦٪.

الاردن يؤكد مجددا ايداع عائدات بيع النفط في خزينة الدولة

عمان (اف ب)-

اكدت المتحدثة باسم الحكومة الاردنية ان اية مبالغ يتم تحصيلها من عمليات بيع النفط تودع في الخزينة الاردنية، وذلك بعد ان اثارت قضية المنحة النفطية الكويتية جدلا في البرلمان الكويتي الشهر الماضي.

وقالت اسمى خضر في مؤتمرها الصحفي الاسبوعي ان (النفط الكويتي من النوعية التي يتعذر على مصفاة البترول الاردنية تكريرها، (ولذلك) تم الاعتماد على شركة اجنبية لهذا الموضوع، تقوم هي بشراء هذا النفط وتبيعنا نفطا قابلا للتكرير في المصفاة).

وكان نواب كويتيون وجهوا اتهامات للاردن بتحويل عائدات الهبة النفطية الى حساب شركة خاصة مسجلة في الولايات المتحدة، وذلك اثناء مناقشة ميزانية العام المالي الحالي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لمؤسسة البترول الكويتية اواخر الشهر الماضي.

وقام الرئيس السابق لمجلس الامة الكويتي احمد السعدون بتوزيع نسخة عن رسالة قال ان رئيس الوزراء الاردني فيصل الفايز بعث بها الى الحكومة الكويتية ليطلب منها تحويل عائدات بيع المنحة النفطية الكويتية الى حساب شركة (فري ماركت بتروليوم ليمتد)، وهي شركة خاصة مسجلة في الولايات المتحدة ويترأسها مواطن تركي.

ولم تطلب الرسالة بان تقوم الشركة ببيع هذا النفط لحساب الاردن.

من جهته طالب حزب جبهة العمل الاسلامي الحكومة بان (تصارح الشعب بمصير هذه المنحة (الكويتية) حيث انها تتعلق بكرامة الوطن ومصالح المواطنين). وقال في بيان تسلمت وكالة فرانس برس نسخة منه ان (مجلس النواب مدعو الى البحث عن الية مناسبة لمساءلة الحكومة بشان هذه القضية).

وكان الاردن يعتمد كليا على العراق لامداده بالنفط قبل ان تشن الولايات المتحدة الحرب في آذار ٢٠٠٣ على جاره، فكان يستورد منه ٥,٥ ملايين طن في السنة برا، نصفها مجانا والنصف الاخر باسعار تفضيلية.ومع توقف صادرات النفط العراقي عند اندلاع الحرب، توجه الاردن الى السعودية والكويت والامارات لإمداده بالنفط، فوقع اتفاقا لاستيراد مئة ألف برميل يوميا، موزعة بين ٥٠ الف برميل من السعودية، و٢٥ الفا من الامارات و٢٥ الفا من الكويت.

ومددت السعودية لفترة سنة مطلع ايار اتفاقا لتقديم هبة نفطية الى الاردن.

قرض بـ ١١٨مليون دولار من الصندوق العربي للانماء الى المغرب

اعلن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي اليوم الثلاثاء انه وقع اتفاقية قرض بقيمة ٣٥ مليون دينار كويتي (١١٨,٦مليون دولار) لتمويل مشروع ميناء طنجة والطريق السريع الشمالي في المغرب.

وتبلغ فائدة القرض السنوية ٥,٤ بالمئة على ان يتم سداده على مدى ٢٢ سنة مع فترة سماح تمتد لخمس سنوات.

واضاف بيان صدر عن الصندوق (ان الصندوق وقع القرض مع الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب بضمان الحكومة المغربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي).

واشار البيان الى ان المشروع يهدف الى (تطوير وتنمية المناطق الشمالية في المملكة المغربية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية في ساحل البحر الابيض المتوسط من خلال توفير خدمات النقل السريع لمشروع ميناء طنجة المتوسطي والمناطق الحرة المتصلة به).

وبهذا القرض الجديد من الصندوق الذي انشىء سنة ١٩٧٤ تصل مساهمة الصندوق العربي للانماء في تمويل مشاريع التنمية في المغرب الى ٩,٧٣٦ مليون دينار كويتي (٦١,٢ مليار دولار).

النمو في لبنان قد يستقر حول نسبة ٣٪ من الناتج الداخلي

(صندوق النقد الدولي)

افاد بيان صادر عن صندوق النقد الدولي ان النمو الاقتصادي في لبنان يفترض ان يستقر حول نسبة ٣٪ من اجمالي الناتج الداخلي في ٢٠٠٤، مشيرا الى استمرار في النمو السنة الماضية رغم التأثيرات السلبية لحرب العراق.

وجاء في تقرير الصندوق السنوي حول الاقتصاد اللبناني (ساهم محيط خارجي ايجابي في تحسين النشاط الاقتصادي في ٢٠٠٣ في لبنان بنسبة نمو قدرت ب٣٪ ونسبة تضخم بقيت ادنى من ٥٪، رغم التأثيرات السلبية للحرب في العراق).

وقال المسؤولون الاداريون في صندوق النقد في التقرير (لا بد، من اجل تحقيق نمو قابل للاستمرار واستقرار الاقتصاد الكلي، ازالة انعدام التوازن المالي وحجم الدين العام).

واضافوا ان نسبة الدين العام في بيانات المصارف (تشكل نقطة الضعف الاكبر في النظام المصرفي) في لبنان.

ودعا صندوق النقد الحكومة اللبنانية الى اجراء اصلاحات جذرية في القطاع العام من اجل زيادة فاعليته وتخفيض كلفته.

وقال القائمون على الصندوق ان (الاخطار المالية يمكن التحكم بها على المستوى القصير بسبب المحيط الخارجي الايجابي وحجم الاحتياطي المريح في المصرف المركزي).واقترح التقرير على صعيد السياسة النقدية، توضيح الفصل في الصلاحيات بين المصرف المركزي ووزارة المالية من اجل زيادة المرونة في هذا المجال.

وهنأ الصندوق لبنان على نظامه الاقتصادي المنفتح على الاسواق وعلى التقدم الذي حققه من اجل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ومن اجل اندماج تجاري اكبر مع اوروبا وداخل المنطقة.

المباشرون القضائيون يبدأون بحجز حسابات (يوكوس)

موسكو -

بدأ المباشرون القضائيون الروس حجز حسابات الشركات العائدة للمجموعة النفطية (يوكوس) والمنتشرة في كل انحاء البلاد تقريبا.

وقال رئيس دائرة المباشرين القضائيين التابعة لوزارة العدل (اندريه بيلياكوف) لوكالة فرانس برس (اننا بصدد تنفيذ القرار القضائي. نقوم بحجز حسابات الشركات التي تنتمي الى مجموعة يوكوس وسيحصل ذلك حيثما تتواجد حسابات مصرفية عائدة لشركات المجموعة).

واضاف (سنسحب خلال الشهرين المقبلين ووفقا للقانون الاموال من هذه الحسابات لتسديد الديون الضريبية (المترتبة على يوكوس). واذا كانت هذه الاموال غير كافية، سننتقل الى المرحلة الثانية وهي حجز الاملاك).

الا ان متحدثا باسم (يوكوس) اشار الى انه لم يتم حتى الان (حجز اي حساب لا يمكن الاستغناء عنه لحسن سير نشاط المجموعة).

وردا على سؤال لوكالة فرانس برس صرح المتحدث يفغيني فوكين (هناك انواع كثيرة من الحسابات المصرفية). واوضح ان (نشاط المجموعة لن يتوقف الا اذا تم حجز حسابات تتعلق بتسيير عملياتها).

وكان القضاء الروسي حكم على (يوكوس) اكبر شركة منتجة للنفط في روسيا، بدفع ٤,٣ مليارات دولار من متأخرات الضرائب عن العام ٢٠٠٠.

وتعذر على المجموعة النفطية تسديد المبلغ في مهلة خمسة ايام، فطلب القضاء من المباشرين القضائيين تنفيذ الحكم.

تقرير عربي

انعقاد اجتماعات اللجنة السعودية - التونسية وتوقعات بإبرام اتفاقية للنقل وإنشاء الخطوط الملاحية بين البلدين

انعقدت في تونس أعمال اللجنة السعودية - التونسية المشتركة في دورتها السابعة التي ترأسها من الجانب السعودي الدكتور هاشم عبد الله يماني و محمد النوري الجويني وزير التنمية والتعاون الدولي التونسي، وسط مؤشرات ترجح إبرام عدة اتفاقيات من أبرزها التوقيع على اتفاق الملاحة ونقل البضائع والركاب، إضافة إلى بحث التعاون التجاري بين المستثمرين السعوديين ونظرائهم التونسيين في محاولة منهم لرفع حجم التبادل التجاري بين البلدين.

ويأتي انعقاد اللجنة المشتركة والتي تمثل خطوة مهمة تجاه إعطاء دفعة قوية للعلاقات الثنائية بين البلدين، وتحديدا في المجال الاقتصادي، خاصة أن معظم الملفات المعروضة أمام الاجتماع تعنى بالمجال الاقتصادي بعدما حمل رجال الأعمال في كلا البلدين الحكومات عدم دعمها للجوانب الاقتصادية والتي من أهمها دعم الخط الملاحي بين البلدين الذي أدى بدوره إلى انخفاض الحركة التجارية بين السعودية وتونس.

وتم خلال أعمال اللجنة طرح الموضوع الخاص بمنطقة التجارة الحرة بين البلدين، بعد أن أتمت دول الخليج الاتحاد الكمركي الخليجي إضافة إلى الاطلاع على نتائج آليات تنفيذ برنامج منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.وشهدت العلاقات التجارية السعودية التونسية خلال العامين الماضيين تحسناً ملحوظاً بعد إنشاء مجلس الأعمال السعودي التونسي الذي أدى بدوره إلى رفع التجارة البينية بين البلدين بنسبة ٥ في المائة العام الماضي وبعد أن أبرم البلدان اتفاقيات للتعاون شملت المجال السياحي والإعلامي والصناعي والمواصفات والمقاييس.

إن الاجتماعات ركزت على تفعيل التعاون بين السعودية وتونس والدخول في مفاوضات لإقامة مشروعات استثمارية بما يخدم المصالح المشتركة وتعزيز جانب الصادرات السعودية إلى تونس بعد سلسلة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بينهما، والتي منها التعاون بين مركز تنمية الصادرات السعودية، ومركز النهوض بالصادرات في تونس، بهدف تنمية المبادلات التجارية بين البلدين وبحث المعوقات التي تحد من زيادتها على الرغم من الإمكانيات الاقتصادية المرتفعة التي يمتلكها الجانبان.

رافق الوزير السعودي وفد من رجال الأعمال، يترأسهم عبد الرحمن الجريسي رئيس مجلس الغرف السعودية، يمثلون كافة القطاعات التجارية وبخاصة قطاع التصدير وذلك للاهتمام بتنشيط الأسواق الحالية للمنتجات السعودية وخلق أسواق جديدة للصادرات.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الجانب السعودي والتونسي لرفع التبادل التجاري إلا أن أنها تبقى من دون المأمول منها إذ لم تتجاوز التبادلات التجارية بين البلدين لعام ٢٠٠٢ نحو ١٢٠ مليون ريال (٣٢ مليون دولار) مقارنة بـ ١٦٥ مليون و١٥٠ مليون ريال (٤٤ مليون و٤٠ مليون دولار) للأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١، ولم تتجاوز الصادرات التونسية للسعودية ٢٦,٢ مليون ريال (٧ ملايين دولار) فقط عام ٢٠٠٢ مقارنة بـ ٩٣,٧ مليون ريال (٢٥ مليون دولار) عام ٢٠٠١.

تقرير عالمي

خمس دول كبرى من منظمة التجارة العالمية تحاول التوصل الى اتفاق حول الزراعة

بقلم ايمانويل دوبارك

اجتمع خمسة من ابرز اعضاء منظمة التجارة العالمية السبت في باريس في محاولة للتوصل الى اتفاق حول الزراعة وسط الخلافات المستمرة منذ فشل مؤتمر (كانكون) في ايلول الماضي.

وخلال هذا اللقاء الذي نظمته البرازيل في سفارتها بباريس يامل وزراء التجارة من الولايات المتحدة والبرازيل والهند واستراليا وكذلك المفوض الاوروبي للتجارة باسكال لامي في التوصل الى موقف مشترك حول الزراعة، احدى نقاط الخلاف الرئيسية في دورة المفاوضات التجارية التي انطلقت في نهاية ٢٠٠٢ في الدوحة بدولة قطر.

وبعد الفشل الكبير في كانكون (المكسيك) حيث رفضت الدول الناشئة (مجموعة العشرين) والدول الفقيرة (مجموعة التسعين) مواصلة المفاوضات معتبرة ان دول الشمال لم تقدم تنازلات كافية لخفض الاعانات المخصصة للزراعة، شهدت المفاوضات بداية تحرك في الربيع.

وبتشجيع من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، يامل مسؤولو منظمة التجارة في ان تتمكن الدول الاعضاء الـ١٤٧ من الاتفاق قبل نهاية تموز على سبل مفاوضات دورة الدوحة التي توقفت في كانكون.

لكن الخلافات التي ظهرت في (كانكون) لا تزال مستمرة رغم التصريحات السياسية المكثفة التي ادلى بها لامي والممثل الاميركي للتجارة روبرت زوليك اللذان يدفعان في اتجاه التوصل الى اتفاق قبل نهاية ولايتيهما: أواخر تشرين الاول فيما يرتبط وضع زوليك بنتيجة الانتخابات الاميركية في تشرين الثاني مما سيؤدي الى جمود المفاوضات لمدة ستة اشهر.

من جهة اخرى افادت منظمة (شبكة العالم الثالث) غير الحكومية (ثيرد وورلد نيتورك) المطلعة جدا على المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية ان اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في ٣٠ حزيران (كشف عن خلافات بشأن العديد من النقاط بين الدول الاعضاء (حول كافة المجالات التي يجري التفاوض حولها (الزراعة والرسوم الكمركية الصناعية والخدمات والمعاملة المختلفة للدول الفقيرة وتسهيل المبادلات) مع وجود هوة بين الشمال والجنوب لا تزال متأصلة).

واكد رالف ايشتر من شركة (يوروكونسالتانتس) الخبير في شؤون منظمة التجارة العالمية الذي يتخذ من واشنطن مقرا له (لو كان الامر يتعلق بمفاوضات عادية، فلن يحصل شيء لانه لا تزال هناك نقاط اختلاف حول كل المواضيع تقريبا).

واضاف (لكن مع الدينامية السياسية للامي (وزوليك) فقد يكون هناك اتفاق الحد الادنى على اصغر قاسم مشترك).

وتناولت المحادثات الأخيرة خصوصا الزراعة حيث كان التقدم الوحيد الذي احرز هذا الربيع هو الاقتراح الذي عرضه لامي لازالة اعانات التصدير بشكل كامل، وهي احدى مطالب دول الجنوب وفي مقدمتها الدول الناشئة من مجموعة العشرين.

واكد لامي ان هذا الاقتراح كان مشروطا وانه ينتظر في المقابل (جهدا) من قبل الولايات المتحدة المطلوب منها (ضبط المساعدات الداخلية) التي تقدم لمزارعيها لكن ايضا للدول الناشئة من مجموعة العشرين من اجل فتح اسواقها الزراعية.

ولفت ايشتر الى ان الولايات المتحدة (لن تقوم بشيء من شأنه اثارة غضب مزارعيها قبل الانتخابات الرئاسية التي تبدو محتدمة. كما ان دولا مثل الهند التي تريد حماية مزارعيها البالغ عددهم ٧٠٠ مليون شخص من الصادرات الاجنبية مصممة على الحد من فتح اسواقها).

وبالتالي فانه من غير المتوقع ان تتضمن اية تسوية محتملة اي رقم او موعد محدد لخفض الاعانات والرسوم الكمركية، في هدف بعيد عن طموحات قمة كانكون التي كانت تعتزم تحقيق نصف اهداف دورة الدوحة.

وهذا النص المنتظر في هذه الايام في جنيف قد لا يكشف عنه اخيرا في باريس، او حتى في ١٣ تموز خلال لقاء في جزر موريشيوس بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة والبرازيل ودول مجموعة التسعين.